الأمم المتحدة

DP/FPA/2016/7/Add.1

Distr.: General
7 April 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام ٢٠١٦
٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، نيويورك
البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان – المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

صندوق الأمم المتحدة للسكان

إضافة

المحتويات

الصفحة

التقرير السنوي المقدم من اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ٢

210416 180416 16-05740X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير السنوي المقدم من اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

صندوق الأمم المتحدة للسكان
اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات
التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي عن عام ٢٠١٥

أولا - الغرض

١ - هذا التقرير مقدم إلى المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويتضمن موجزا عن الأنشطة والمشورة المقدمين خلال عام ٢٠١٥ من اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للصندوق (المشار إليها باسم ''اللجنة ''). وقد أُعد التقرير عملا بالبند ١٤ من اختصاصات اللجنة، ووفقا للفقرة ٢٥ (ج) من البند الفرعي طاء من الفرع الرابع من سياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثانيا - أنشطة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات خلال عام ٢٠١٥

٢ - أعضاء اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. يُعيَّن أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة. ويتم التعيين لفترات متداخلة مراعاة لاستمرارية الخدمة. ويمتلك أعضاء اللجنة الخبرة فيما يتعلق بإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، والإشراف، والحوكمة، والإدارة المالية، وإعداد التقارير، والمسائل المتعلقة بالتقييم والتنمية والبرامج. وكانت عضوية اللجنة خلال عام ٢٠١٥ مشكلة من السيدة برلينا مكساكوي (جنوب أفريقيا)، والسيدة ماري آن ويرش (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيد فيراساك لينغسريريوات (تايلند)، والسيد بيتر مارتنز (نيوزيلندا)، والسيد خوسيه أوريسا (الأرجنتين). وجميع أعضاء اللجنة معينون من خارج صندوق الأمم المتحدة للسكان ومستقلون عن سلطته الإدارية.

٣ - الاجتماعات. عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال عام ٢٠١٥: منها اجتماع بطريق التحاور من بعد (كانون الثاني/يناير)، تبعه ثلاثة اجتماعات عُقدت بطريق الحضور الشخصي (نيسان/أبريل، حزيران/يونيه، تشرين الأول/أكتوبر). وكان من بين الأفراد المدعوين للمشاركة في الأجزاء ذات الصلة من الاجتماعات التي عقدت بطريق الحضور الشخصي نائبا المدير التنفيذي، وموظفو الإدارة العليا في مجال البرامج والعمليات؛ ومدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومدير مكتب التقييم، ومدير شعبة خدمات الشؤون الإدارية، ومستشار الأخلاقيات؛ والممثلون عن مجلس مراجعي الحسابات. وعقدت اللجنة أيضا اجتماعات مغلقة مع مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات،

ومدير مكتب التقييم، ومستشار الأخلاقيات، وممثلي مجلس مراجعي الحسابات. وشارك السيد لنغسريريوات، بوصفه رئيس اللجنة، في الدورة السنوية لعام ٢٠١٥ التي عقدها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، خلال نظر المجلس في أنشطة مراجعة الحسابات والتحقيقات المتعلقة بالصندوق. وإضافة إلى الاجتماعات الرسمية التي عقدتها اللجنة، أجرى أعضاؤها مشاورات ومداولات فيما بينهم، واستعرضوا الوثائق، وقدموا المشورة إلى إدارة الصندوق عبر الهاتف والبريد الإلكتروني.

٤ - الزيارات الميدانية. تعزيزاً لمدى فهم اللجنة لمهمة الصندوق وعملياته، قام أعضاء اللجنة من وقت لآخر بزيارة عدد من المكاتب الإقليمية والقطرية. وأجرت اللجنة زيارتين ميدانيتين منفصلتين عام ٢٠١٥، واحدة إلى المكتب الإقليمي لأوروبا الشرقية ووسط آسيا في اسطنبول، تركيا، وشمل ذلك المكتب القطري في أوزبكستان، والأخرى إلى المكتب القطري في الجمهورية الدومينيكية.

٥ - التقارير. أعدت اللجنة محضرا عن كل اجتماع من اجتماعاتها، وقدمت المشورة استنادا إلى المداولات، وأطلعت المدير التنفيذي على نتائج الاجتماعات سواء بطريق الحضور الشخصي أو التحاور من بعد.

٦ - التوصيات. قدمت اللجنة توصيات واقتراحات إلى إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال اجتماعاتها وتابعت مدى تنفيذ تلك التوصيات والاقتراحات.

٧ - التقييم السنوي لمدى فعالية أعمال اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. أجرت اللجنة تقييما ذاتيا سنويا للتأكد من مدى ملائمة اختصاصاتها وتقييم مدى فعاليتها. وأكملت اللجنة عملية التقييم الذاتي لعام ٢٠١٥ وستقوم بإبلاغ المدير التنفيذي بنتائج ذلك التقييم في مطلع عام ٢٠١٦.

ثالثا - موجز المشورة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات إلى إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١٥

٨ - يرد أدناه موجز للمسائل التي حددتها اللجنة، مشفوعة بالمشورة المقدمة إلى المدير التنفيذي وإلى الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١٥.

٩ - البيانات والتقارير المالية. استعرضت اللجنة مشروع البيانات والتقارير المالية المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، التي

أعدتها شعبة خدمات الشؤون الإدارية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولاحظت اللجنة أن تلك البيانات والتقارير قد أعدت بطريقة مهنية مع إدخال تحسينات ملحوظة على طريقة عرضها مقارنة بالسنوات السابقة. وتود اللجنة تسجيل تقديرها إزاء المساعدة المقدمة إليها، لدى قيامها بعملية الاستعراض، من فرع المراجعة الداخلية للحسابات التابع لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، وفرع الشؤون المالية التابع لشعبة خدمات الشؤون الإدارية. وطلبت اللجنة من المدير التنفيذي، استنادا إلى عملية الاستعراض التي قامت بها، إحالة البيانات المالية إلى مجلس مراجعي الحسابات كي يجري المراجعة السنوية للحسابات.

١٠ - حالة التمويل. تأثر صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١٥ بالتذبذب في معدل أسعار الصرف نتيجة ارتفاع سعر دولار الولايات المتحدة أمام العملات الأخرى. وسعيا إلى سد الفجوة في ميزانية عام ٢٠١٥، طبقت المنظمة مرحلتين من مراحل تدابير التقشف. وتعلم اللجنة أنه ستُتخذ تدابير أخرى عام ٢٠١٦ بهدف التكيف مع مستويات التمويل الجديدة. وستؤثر التدابير المتخذة في مستوى المخاطر المرتبطة بالمنظمة.

١١- استعراض السياسات. تقوم اللجنة، وفقا لاختصاصاتها، باستعراض السياسات التي تؤثر بشكل جوهري في: (أ) الإدارة المالية والتقارير المالية؛ (ب) مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات والتقييم؛ (ج) مدى فعالية النظام المتبع في صندوق الأمم المتحدة للسكان بصدد الضوابط الداخلية والمساءلة. واستعرضت اللجنة التقدم المحرز والخبرة المكتسبة من بدء تطبيق الإطار المنقح على النهج المتوائم المتبع بصدد التحويلات النقدية على أساس تجريبي في تسعة بلدان منتقاة، وقدمت وجهات نظرها بصددها. وقد استُعرضت سياسات أخرى وترد التفاصيل بشأنها فيما يلي.

١٢ - إطار الضوابط الداخلية. بدأت شعبة خدمات الشؤون المالية وشعبة البرامج عام ٢٠١٥ تنفيذ مشروع يرمي إلى تحديث وتوسيع نطاق إطار الضوابط الداخلية في صندوق الأمم المتحدة للسكان ضماناً لامتثال معايير عام ٢٠١٣ التي وضعتها لجنة المنظمات الراعية التابعة لهيئة تريدواي، وإلى إدراج العمليات التجارية البرنامجية والتشغيلية في الإطار. ومن بين أهداف هذا المشروع الأخرى تحسين العمليات التجارية من خلال تبسيط الإجراءات وتعزيزها، حسب الاقتضاء. ويشمل النهج المتبع في المشروع تقييم شتى السياسات والإجراءات لتقرير مدى أهميتها وتنقيح وثائق السياسات حسب الاقتضاء. وقد تحقق ذلك بمساعدة أدوات من قبيل التخطيط لتدفق العمليات، وتطوير مصفوفات المراقبة، وتوثيق المخاطر. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه جرى في وثائق مصفوفة ضوابط المخاطر تحديد تفاصيل الصلة بين إطار الضوابط الداخلية ونظام إدارة المخاطر في المنظمة.

١٣- وتلاحظ اللجنة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يبذل جهودا تستهدف إدراج عمليات وضوابط الأعمال البرنامجية والتشغيلية في إطار الضوابط الداخلية. وأسدت اللجنة المشورة بأنه ينبغي الاعتناء بضمان تنفيذ جميع العناصر والمبادئ ذات الصلة المتعلقة بلجنة المنظمات الراعية التابعة لهيئة تريدواي، وأن تكون هناك صلات واضحة مع ''خطوط الدفاع الثلاثة''[(١)]. وما زال هذا العمل جاريا.

١٤ - وأحاطت اللجنة علما أيضا بالإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف تعزيز ممارسات الشراء المعمول بها لديه، وتحسين مدى فعالية وملاءمة الضوابط ذات الصلة. وقد تم ذلك من خلال أدلة جديدة للشراء، وتحسين استعمال التكنولوجيا في تحسين مدى الوضوح على مدار دورة الشراء، وتنظيم تدريب إجباري بغية تحسين كفاءة موظفي الشراء الأمر الذي يفضي إلى المصادقة على عمليات الشراء.

١٥ - إدارة المخاطر في المنظمة. أحرز صندوق الأمم المتحدة للسكان تقدما في نظام إدارة المخاطر في المنظمة عقب تقرير صدر عن شركة استشارية عام ٢٠١٤. وتم تحديد المخاطر الاستراتيجية وتقييمها، وصوغ إجراءات الحد من المخاطر. وعلى إثر ذلك، جرى الآن تجميع ١١ مجالا من مجالات المخاطر الاستراتيجية في أربع مجموعات، إضافة إلى خطر الغش؛ وسيجري التصدي لتلك المخاطر بتحديد المسؤولين والموظفين المعنيين بالمخاطر في المكاتب الوثيقة الصلة بتلك المخاطر.

١٦ - وتقر اللجنة بإحراز تقدم إيجابي في إدارة المخاطر في المنظمة، ولكن لا يزال ينبغي العمل على (أ) إجراء تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات في عملية إدارة المخاطر بكاملها، بما في ذلك لجنة المخاطر؛ (ب) تحديد أنواع المخاطر الأخرى خلاف المخاطر الاستراتيجية؛ (ج) توثيق تصنيفات المخاطر؛ (د) تحديد الإجراءات المقرر اتخاذها لمواجهة المخاطر، الأمر الذي سيقود إلى وضع إطار للمساءلة.

١٧ - إطار المساءلة. يكون صندوق الأمم المتحدة للسكان محل المساءلة على ما يحققه من نتائج على ثلاث مستويات:

(أ) التأثير المشترك. يكون الصندوق محل المساءلة عن رصد الاتجاهات العالمية؛ والإبلاغ عن الأهداف والإسهامات في وضع الأهداف؛ وتحديد الثغرات المحتملة؛

(١) انظر ورقة الموقف المقدمة من معهد مراجعي الحسابات الداخليين، خطوط الدفاع الثلاثة في إدارة ورصد المخاطر بفعالية (كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

(ب) النتائج المشتركة. يكون الصندوق محل المساءلة عن رصد مؤشرات النتائج؛ والإبلاغ عن النتائج المشتركة؛

(ج) النواتج. يكون الصندوق محل المساءلة عن إنجاز النواتج؛ وضمان إسهام النواتج في النتائج؛ ورصد النواتج وتقديم تقارير عنها؛ وضمان وجود نظام وطني يرصد النتائج ويبلغ عنها؛ وضمان وجود ضوابط مالية.

١٨ - وقد أُعد إطار المساءلة الخاص بالصندوق وسياسته وقُدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية عام ٢٠٠٧. ورغم عدم حدوث تغير كبير في عناصر الإطار منذ اعتماده، جرى استكمال وتحديث الكثير من الإجراءات والعمليات المتعلقة بالسياسات بغية التكيف مع البيئة التشغيلية الراهنة. وأحدثت أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تأثيرا في أهداف ونتائج الخطة الاستراتيجية التي وضعها الصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ولذا، اقترحت اللجنة أن ينظر الصندوق من جديد في إطار المساءلة الخاص به واستكمال ذلك الإطار.

١٩ - لجنة رصد مراجعة الحسابات. يجري ضبط النتائج والتوصيات الناشئة عن مراجعة الحسابات في الصندوق من خلال لجنة رصد مراجعة الحسابات التي يرأسها المدير التنفيذي. إضافة إلى ذلك، ما برحت تلك اللجنة تواصل أداء دور سبَّاق في خفض عدد التوصيات غير المنفذة سواء الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات أو مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات.

٢٠ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أحيطت اللجنة علما بتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وكذلك بالتدابير الأمنية القائمة بصدد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحالة تنفيذ التوصيات الناشئة عن عملية المراجعة الداخلية للحسابات فيما يتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢١ - تتألف استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من سلسلة من المشاريع التي ستُنفذ خلال الفترة المقبلة. وصُنفت تلك المشاريع إلى فئات شتى، من قبيل الأحداث المتصلة بعمليات البرامج، وإدخال تطبيقات خاصة والدعم المقدم إلى الخدمات التشغيلية. ولاحظت اللجنة غياب التكامل وتكاثر النظم المنفصلة، وحاجة الصندوق إلى وجود إجراءات للتعامل مع بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشهد تغيرا سريعا، خصوصا في ضوء الأخطار التي قد تؤثر في عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيشمل ذلك رؤية بصدد الاستعانة بوسائل التواصل الاجتماعي. وتوصي اللجنة بأن تتضمن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلك العناصر.

٢٢ - واجتمعت اللجنة مع فريق أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأُطلعت على سياسة أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتبعها الفريق، بما في ذلك التغير الحادث في الساحة والتحديات القائمة الآن. وأحاطت اللجنة علما بكفاءة ومهنية الموظفين المشرفين على هذا المجال. ويواجه صندوق الأمم المتحدة للسكان، على غرار المنظمات المتعددة الأطراف، عددا من التهديدات الخارجية المستمرة من برامج ضارة تحاول التسلل إلى نظام الصندوق. وقد رُصدت تلك التهديدات واتُخذت إجراءات التصدي اللازمة إزاءها من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب التقنية من قبيل برامج الحاسوب الوقائية وطريقة تهيئة البنية الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى إثر ذلك، لم تحدث حالة رئيسية من الحالات الأمنية منذ عام ٢٠٠٦. وقد استفيد في ضمان أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من استعراض تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات الذي نفذه مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات. وفي حين أن العناصر المذكورة تتسم بالإيجابية، تقترح اللجنة إجراء استعراض لحالات السطو الخارجي والأمن على الأقل مرة كل ثلاث سنوات ضماناً لمواصلة إخضاع ذلك المجال، المعرض كثيرا للخطر والدائم التغير والعرضة لمخاطر جديدة، لعملية ضبط وفقا لأفضل الممارسات التي تتصدى لأحدث المخاطر التي تواجهها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والآخذة في التطور. ويتيح ذلك أيضا فرصة لوضع رؤية بصدد الاستعانة بوسائل التواصل الاجتماعي والأساليب المعززة في التصدي للتهديدات والحوادث التي يتعرض لها الفضاء الإلكتروني.

٢٣ - وفي نهاية عام ٢٠١٥ كان هناك سبع توصيات لم تُنفذ بعد من التوصيات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ اعتُبر أربع توصيات منها ''عالية الأولوية'' وثلاث توصيات ''متوسطة الأولوية''. ولم تنفذ جميع التوصيات السبع منذ أكثر من ١٨ شهرا.

رابعا - موجز المشورة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بمكتب التقييم ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات

٢٤ - تستعرض اللجنة بانتظام، وفقا للبند ١٦ من اختصاصاتها، مهمة التقييم التي يقوم بها مكتب التقييم، وكذلك مهام مراجعة الحسابات والتحقيقات التي يتولاها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، بما في ذلك استعراض ميثاقهما، ونطاقهما، وخططهما، وأنشطتهما، ومواردهما، وملاكهما، وهيكلهما التنظيمي.

ألف - مكتب التقييم

٢٥ - قام مدير مكتب التقييم بإطلاع اللجنة في كل اجتماع من اجتماعاتها على حالة خطة عمل المكتب عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، التي اعتُمدت في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتعرب اللجنة عن ارتياحها إزاء ما حققه مكتب التقييم من إنجاز وتقدم في التصدي لاثنين من التحديات المذكورة في تقرير التقييم السنوي لعام ٢٠١٤: تحسين نوعية تقييمات البرامج القطرية؛ وتعزيز متابعة التقييم. ويمثل هذان المجالان هدفين مهمين على الأجل الطويل في مجال تحسين التخطيط لبرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان وتصميمها، وكذلك تحقيق النتائج.

٢٦ - وقد تحسنت خلال عام ٢٠١٥ تصنيفات جودة تقارير تقييم البرامج القطرية. وربما يعكس ذلك منهجية أكثر واقعية للتصنيف وعددا من التدابير التي اتخذها مكتب التقييم. وتشمل تلك التدابير استعراض واعتماد اختصاصات تقييمات البرامج القطرية، والمساعدة على اختيار فرق التقييم مسبقا وتحديد تلك الفرق، والعمل بشكل وثيق مع الموظف المختص من موظفي الرصد والتقييم الإقليميين على إجراء عمليات التخطيط لتقييمات البرامج القطرية وتنفيذها.

٢٧ - وخلال عام ٢٠١١، دشن صندوق الأمم المتحدة للسكان نظام رصد مدى استجابة الإدارة، الذي تم وصله بقاعدة بيانات التقييم، ويربط بين الإجراءات التي اتخذها الإدارة استجابة للتوصيات وتقارير التقييم الوارد بها تلك التوصيات. وهو نظام للإبلاغ التلقائي ويوفر مهمة تجميع إضافية تحدد التقدم المحرز في مدى شمول تنفيذ التوصيات الناشئة عن التقييم.

٢٨ - وقد استشيرت اللجنة فيما يتعلق بخطة التقييم المقترحة التي تجري كل أربع سنوات عن الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ قبل عرضها على المجلس التنفيذي. وأحاطت اللجنة علما باعتماد خطة التقييم خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٥، التي أعربت عن تقديرها إزاء الشمول الذي اتسمت به الخطة وعن دعمها لأعمال ونهج مكتب التقييم.

باء - مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات

٢٩ - اعتمد المدير التنفيذي الميثاق المنقح لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤. وجاء الميثاق المنقح متمشيا مع المعايير وأفضل الممارسات في مجال مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. ويمنح الميثاق المكتب اسما جديدا يعكس انفصال مهمة التقييم.

المراجعة الداخلية للحسابات

٣٠ - أوصت اللجنة المدير التنفيذي بأن يعتمد خطة المراجعة الداخلية للحسابات عن عام ٢٠١٥ المتفقة مع الخطة الجارية لمراجعة الحسابات عن الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، والمتطابقة مع احتياجات تسيير أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتستند خطة المراجعة الداخلية للحسابات إلى تقييم المخاطر عن طريق المراجعة الداخلية للحسابات الذي تم تحديثه ويجري خلال الربع الأخير من كل عام.

٣١ - وخلال استعراض خطة المراجعة الداخلية للحسابات المقترحة لعام ٢٠١٥، أسدت اللجنة المشورة إلى المكتب بأن يستكمل العمل المتبقي من الأعوام السابقة، وأن يخصص موارد لمعالجة الحالات الطارئة، والوفاء بالطلبات غير المخطط لها من قبيل الخدمات الاستشارية. وفي ضوء الموارد المتاحة وهدف توسيع نطاق مراجعة الحسابات، أسدت اللجنة مشورة إلى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات وإدارة العمليات بأن يستعرضا وسائل عملها المتعلقة بدورة مراجعة الحسابات، بما يشمل التخطيط لمراجعة الحسابات الانفرادية؛ وإجراء مراجعة الحسابات، وصوغ التقارير عن مراجعة الحسابات؛ ومدى استجابة الإدارة للنتائج والتوصيات الناشئة عن مراجعة الحسابات؛ والانتهاء من إعداد التقارير عن مراجعة الحسابات. ومن شأن إدخال تحسينات على تلك المجالات زيادة عدد عمليات الالتزام المكتملة بتدقيق الحسابات، وإصدار التقارير عن مراجعة الحسابات في حينها.

٣٢ - وأُبلغت اللجنة في اجتماعها الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بأنه تم إعداد واختبار أداة مستمرة لمراجعة الحسابات وكانت نتيجة الاختبار إيجابية. وحسب ما جاء في تقرير اللجنة السابق، ستتيح نتيجة تلك المبادرة للمكتب تحسين نطاق مراجعة حسابات المجالات التي تواجه مخاطر قليلة وتلك التي تواجه مخاطر متوسطة في نهاية المطاف، وتوفير الاتجاهات والبيانات التحليلية الضرورية للمبادرة بإجراء التحقيقات. وكان ذلك التطور مثار تشجيع للجنة، وستواصل رصد مدى فعالية الاستعانة بتلك المبادرة.

التحقيقات

٣٣ - استعرضت اللجنة أنشطة ونتائج مهمة إجراء التحقيقات في صندوق الأمم المتحدة للسكان، التي تشكل جزءا من مهام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات. ولم يطرأ تغير جوهري على الحالة منذ تقديم التقرير السابق. ولا يزال التعقيد الذي يتسم به إجراء التحقيقات يتطلب إعادة تصنيف المناصب إلى مستوى أعلى من مستويات الموظفين

الفنيين في مهمة إجراء التحقيقات. وفي هذا الصدد تعرب اللجنة عن تقديرها للمدير التنفيذي للإجراء الذي اتخذه باعتماد إعادة تصنيف أحد المناصب إلى مستوى أعلى.

٣٤ - وقد زاد حجم العمل، وهو عدد الحالات التي يجري التحقيق فيها خلال العام، من ٤٢ حالة عام ٢٠١٢ إلى ١١٥ حالة عام ٢٠١٥. وكان هناك ٥٢ حالة لم يُبت فيها في نهاية العام، في مقابل ٤٤ حالة عام ٢٠١٤ و٣٤ حالة عام ٢٠١٣. وحسب ما جاء في التقرير السنوي عن عام ٢٠١٤ الصادر عن اللجنة، فإن عدد الحالات التي لم يُبت فيها بلغ مستوى غير مقبول، قد يفضي إلى احتمال الإضرار بالسمعة الأمر الذي قد ينشأ عن الكثير من العواقب، منها إثارة القلق لدى الجهات المانحة التي تقدم تمويلا إضافيا للميزانية لصالح المشاريع الميدانية. وتشكل الشكاوى من عمليات الانتقام، التي يستغرق الانتهاء منها أو إقفالها وقتا أطول، تحديا إضافيا أمام مكتب خدمات الحسابات والتحقيقات، بسبب ضرورة الالتزام بإطار زمني فيها.

الخدمات الاستشارية

٣٥ - يحضر مكتب خدمات الحسابات والتحقيقات الاجتماعات التي تعقدها الإدارة ويسدي المشورة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بصدد مسائل محددة. وتم إبلاغ اللجنة بأن عدد الارتباطات الاستشارية عام ٢٠١٥ اقتصر على أكثر الحالات أهمية نظرا إلى ضآلة الموارد. وتود اللجنة تكرار تشجيعها بتوسيع نطاق المناقشة بصدد الموازنة بين الرغبة في تحمل المخاطر، ونطاق مراجعة الحسابات، وعدد الحالات التي يجري التحقيق فيها. وينبغي أن يُولى إلى تلك الإجراءات أولوية أعلى حسب حجم الطلب على الخدمات الاستشارية، والأنشطة التي تجري في سياق المنظمات المناظرة.

التقارير

٣٦ - تقرير مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى المجلس التنفيذي عن أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات. أحاطت اللجنة علما بمحتويات تقرير مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات عن أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات في صندوق الأمم المتحدة للسكان التي جرت عام ٢٠١٥ (DP/FPA/2016/7)، وسيُقدم التقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٦.

٣٧ - الإفصاح العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١٨/٢٠١٢، يتم الإفصاح العلني عن جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على

موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان على شبكة الإنترنت. ويحدث ذلك عادة بعد شهر من صدور التقارير داخليا أو بعد مرور وقت معقول، بهدف إتاحة الوقت اللازم لإجراء مشاورات مع حكومات الدول الأعضاء المعنية، حسب الاقتضاء. وتلاحظ اللجنة أن جميع التقارير الصادرة عام ٢٠١٥ قد تم الإفصاح عنها علنيا.

خامسا - مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

٣٨ - تجتمع اللجنة بانتظام مع مجلس مراجعي الحسابات بهدف:

(أ) مناقشة خطط عمل مجلس مراجعي الحسابات؛

(ب) استعراض ما يتصل بذلك من تقارير ورسائل الإدارة الموجهة من مجلس مراجعي الحسابات، بما يشمل التقارير المقدمة عن البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وما يتصل بذلك من ملاحظات؛

(ج) مناقشة الضوابط الداخلية والمسائل التي يثيرها مجلس مراجعي الحسابات؛

(د) استعراض مدى استجابة الإدارة للملاحظات والتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات وتقييم حالة تنفيذها.

٣٩ - وأحاطت اللجنة علما بالمسائل المثارة في التقرير المقدم من مجلس مراجعي الحسابات عن التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة المتعلقين بصندوق الأمم المتحدة للسكان عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومن بين التوصيات المقدمة عن عام ٢٠١٣ والسنوات السابقة عليه، البالغ عددها ٢٢ توصية، تم تنفيذ ١٢ توصية بالكامل، ولا يزال باقي التوصيات قيد التنفيذ. وبالنسبة لعام ٢٠١٤، تم تنفيذ أو طلب إقفال سبع توصيات من بين عشر توصيات[٢]. ويتجلى في ذلك جهود متواصلة تبذلها الإدارة العليا بهدف إيجاد حل للمسائل المثارة وتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتفق عليها.

سادسا - مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٤٠ - خلال اجتماع اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، عقدت جلسة مغلقة مع مستشار الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتدعم اللجنة مهمة الأخلاقيات في

(٢) على النحو المقدمة به إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٦- انظر: DP/FPA/2016/1.

الصندوق، التي تعزز وجود ثقافة النزاهة والمساءلة. وتلاحظ اللجنة استمرار المدير التنفيذي والإدارة العليا للصندوق في دعم مهمة الأخلاقيات والاهتمام بها.

سابعا - الاستنتاج

٤١ - فيما يتعلق بحالة التمويل في صندوق الأمم المتحدة للسكان، من المتوقع حدوث المزيد من النقصان في الأموال خلال عام ٢٠١٦، ويجري النظر في اتخاذ تدابير طويلة الأجل بهدف تمكين المنظمة من التكيف مع البيئة التمويلية الجديدة. وسوف تؤثر التدابير المتخذة في مستوى المخاطر المرتبطة بالمنظمة.

٤٢ - ومن بين المجالات التي في حاجة إلى مزيد من التطوير والاهتمام ما يلي:

(أ) مواصلة تطوير إدارة المخاطر في المنظمة، والربط بينها وبين إطاريْ الضوابط الداخلية والمساءلة؛

(ب) التصدي لبعض المخاطر المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستراتيجية الخاصة بها؛

(ج) استعراض تحديد مستوى مقبول (من حيث السنوات) لنطاق المراجعة الداخلية لحسابات المجالات التي تواجه المخاطر العالية والمتوسطة، والاتفاق على ذلك المستوى؛

(د) الانتهاء من إعداد التقارير عن المراجعة الداخلية للحسابات وإصدارها في حينها، وفقا للخطة المتفق عليها.

٤٣ - وستواصل اللجنة خلال عام ٢٠١٦ متابعة المسائل المحددة في هذا التقرير إلى جانب ما يتصل بذلك من مسائل أخرى في إطار الولاية الموكلة إليها.

٤٤ - وتود اللجنة أن تعبِّر عن شكرها للمدير التنفيذي، ولنائبتي المدير التنفيذي وكبار الموظفين، وموظفي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب التقييم، ومجلس مراجعي الحسابات، وغيرهم من موظفي إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان والعاملين فيه، الذين شاركوا بنشاط في أنشطة اللجنة، وتعاونوا معها على الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها.